المجلس الاقتصادي
والاجتماعي اللبناني

الطاقات البشرية، تنميتها والمحافظة عليها

اهمية الطاقات البشرية كيفية تنميتها استقطابها للبقاء في لبنان

دور مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني بتعزيز
الطاقات البشرية

كلمة

روجيه نسناس

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاثنين 21 شباط 2011

إن البعد النظري والعملي الذي احتلته مفاهيم "الطاقات البشرية"، جعل منها حجر الزاوية لكافة النشاطات الاقتصادية، ووضعها في صميم عملية التنمية. بالطبع لست انا من يفيدكم عن اسباب تفوق هذا المفهوم على سائر عوامل الانتاج، وانتم الاخصائيون في هذا الحقل، ولكن أودّ ان اساهم بخبرتي في هذا الصدد، وبعلاقته العضوية بكافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

وقد ازددت يقينا حول اهمية التقنيات الحديثة لتنمية الطاقات البشرية، على الصعيد العام، لدى ممارستي سياسات التنمية من خلال مسؤولياتي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. واصبح لي تصور واضح ان التنمية هي اولا وآخرا تنمية البشر. لست اقول شيئا جديدا عندما اؤكد ان الانسان هو الهدف المطلق لعملية التنمية؛ ولكني اضيف انه هو بالذات العنصر الاساسي القادر على تحقيق هذه التنمية. فلا تجدي نفعا المساعدات والبرامج الدوليةوالرأساميل والتقنيات، اذا لم يكن العنصر البشري مؤهلا للقيام بعملية التنمية. وهنا نرى انه ما هو صحيح وهام على مستوى المؤسسة، هو صحيح واهم على مستوى الشأن العام.

عندما انهيت كتابة " نهوض لبنان، نحو رؤيــة إقتصادية وإجتماعية " اردت، أنا وفريق عملي، وضع خطة عمل قادرة على تحقيق هذه الرؤية، وترجتمتها بانماء مستدام. وبعد المداولة والبحث المستفيض إعتمدنا راياواحدا، نبع من قناعتنا جميعا، وهو أن الثقافة والتواصل يشكلان الرافعة الحديثة الاساسية للمجتمع اللبناني.

-ل إذا أراد لبنان ان يحقِّق نموًّا مستدامًا عليه ان يعالج **الانتاجية** الاقتصادية الضعيفة.

-ويمكن التوصل الى ذلك اذا ما انضمَّ معظم اللبنانيين **والمناطق** المتواجدة على هوامش الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للسير مع التيار الاقتصادي.

-مفتاح الوصول الى "توحيد" البلد سياسيًا واقتصاديًا واكثر من ذلك الى نمو اقتصادي مستدام هو **التعليم الجيد** والاتصالات.

-هذه المشاريع الانمائية على مساحة الوطن تزيد المهارات والانتاجية، وتنقل التوظيفات الكبيرة الى المناطق أي خارج المركز وتفتح مجالات واسعة للسوق الوطني خلال السنوات القادمة.

- وتعمل هذه المساهمة في التوجُّه الجديد للسياسة الاقتصادية على **تقوية التفاعل الاقتصادي** والاجتماعي بين اللبنانيين.

-بالمقابل، يوجد اجماع واسع في لبنان على **ضرورة اصلاح الادارة العامة**. تقوم هذه الخطة الاقتصادية على اصلاحين اساسيين وليس على طريقة اصلاح متكاملة لكل المؤسسات العامة اذ تكون هذه الاخيرة هدفًا وهميًّا على الاقل في المستقبل القريب.

- اما الاصلاحان الاساسيان فيختصان **بالقضاء وبحجم القطاع العام**.

يوجد هوة واسعة بين نظريات التنمية وتطبيقها على الارض – وتَخلّف المناطق والقطاعات يشهد على ذلك. والا كيف نفسر التفاوت العميق بين المدن والاطراف؟ وبين الزراعة والنشاطات المتطورة ؟ نعلم جميعا انه يوجد سبب واحد لهذا التفاوت وهو تفاوت الانتاجية. فلا شيء يحول دون التساوي بين عائدات المدن والقرى وبين القطاعات، اذا ما تساوت القدرات الانتاجية بين العاملين فيها. اما سائر العوامل، لا سيما الراسمال والابداع والتطور التقني، وغيرها ... فلا شيء يحول دون وجودها اذا ما توفرت الانتاجية.

وهكذا نرى ان سر التنمية هو في تنمية الطاقات البشرية – تماما كما هو سر نجاح كل مؤسسة تجارية او صناعية اوخدماتية.

لذلك، إن الدولة هي بحاجة لخبراتكم، في هذا المجال، من اجل تحقيق التنمية الشاملة. كما أن المجتمع المدني، المعني بالتنمية، هو بحاجة الى تقنيات اعداد الطاقات البشرية كي يحقق اهدافه الانمائية.

منذ مطلع التسعينات ترك عدد كبير من الشباب لبنان، وغالبيتهم الساحقة من اصحاب العلم والكفاءة، بحثا عن عمل لائق في الخليج اوفي بلاد الاغتراب. وفي الوقت ذاته استقطب لبنان عددا مضاعفا من العمال الاجانب

كي يعملون في البناء والاشغال العامة وغيرها من المهن الشاقة وغير المتخصصة.

ويعود ذلك لضعف توظيف قطاع الانتاج في التقنيات المتطورة، وبالتالي عدم قدرته على استيعاب الشباب المتعلم والمتخصص. والعلم والتخصص هما من اهم مزايا لبنان، ومن اولويات شعبه المطلقة، والركن الاساسي لمستوى معيشته المرتفع نسبيا في المنطقة.

وانحسرت التوظيفات في المجالات المتطورة بحكم توجيه الامكانات الى اعادة اعمار لبنان و تأهيل البنية التحتية؛ فسبب ذلك استبعاد القطاع الخاص (crowding out). وتفاقم ذلك من جراء اعتماد اقتصاد الريع، فاصبح اللجوء الى الفوائد والعائدات المالية ذات جدوى اكثر بكثير من الانتاج.

وقد حاوَلت السلطات المالية والنقدية معالجة تلك الظاهرة منذ بضع سنوات عبر تخفيض الفوائد، بشكلعام، ومنح فوائد ميسرة للتوظيف في قطاعات الانتاج.ومن الضروري تعزيز هذا التوجه، والمثابرة عليه، من اجل خلق فرص عمل كافية في المجالات المتطورة التي تناسب الشباب اللبناني. وبالطبع ينعكس عدم الاستقرار السياسي سلبا على التوقعات الايجابية والرغبة في الاستثمار في لبنان.

الا ان التوظيفات المالية والعقارية لم تتراجع،عندنا، رغم الازمة العالمية والاوضاع السياسية السائدة، والسؤال الذي يطرح نفسه، فما هي اسباب ضعف الاستثمار في قطاعات الانتاج ؟

لا شك ان الجواب على هذا السؤال، ومعالجة اسبابه، يحل نهائيا معضلة الهجرة من البلاد، ويفسح المجال امام عودة العديد من ابنائه لتنمية الوطن انماءا حقيقيا.

الى جانب الدور الهام الذي تقوم به إدارة الموارد البشرية في تحسين ظروف الانتاجية والرفاهية سواء في مؤسسات القطاع الخاص او مؤسسات القطاع العام، وانعكاسها على التنمية في البلاد، يصح القول انها تهيّئ ايضا ظروفالتفاعل الايجابي بالحياة الديمقراطية.إن الطمأنينة، والعمل اللائق،والكفاءة المهنية، تشكل القاعدة الصلبة لبناء الحياة الديمقراطية بكافة

اوجهها، بدءا من الانتخاباب، ووصولا الى ممارسة المسؤوليات في المؤسسات العامة والخاصة.

يشكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مثلا واضحا لتفاعل الكفاءات، في جو ديمقراطي، ودور هيئات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، في إدارة الشأن الاقتصادي والاجتماعي.

-71 عضو، مرشحين من قبل الهيئات الاكثر تمثيلا، ومعينين من مجلس الوزراء ....

- المشورة في مشاريع القوانين الاقتصادية والاجتماعية ....

-الاستشارة ليست الزامية (سواء في اخذ الاستشارة او تطبيقها) الا ان ذلك يؤدي الى جعل مراقبة الراي العام اكثر فعالية، وكثيرا ما يفرض، هو، الاستشارة ونتائجها على الحكومة.

-من المصلحة ان تكون الاستشارة غير الزامية لثلاثة اسباب

-حتى لا تحد المسؤولية نشاط طاقات المجلس على الخلق والابداع عندما لا يملك كافة المعطيات، لاسيما السياسية والمالية والادارية ؛

-من اجل عدم إزدواجية المؤسسات والمسؤوليات؛

-مراعاة لقاعدة الافصاح عن راي الفئات ومواقفها الخاصة تجاه القضايا المطروحة.

-نشأ الهيأة العامة لجانا دائمة، وعددها ثمانية، تمثل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما تنشئ لجانا مؤقتة، تابعة للجان دائمة او مستقلة عنها، لمعالجة قضايا متخصصة.

-نشوء الفكرة في عهد الرئيس شهاب

-مباحثات الطائف

-صدور القانو ن 389 عام 1995

-تعيين الهيئة العامة عام 1999

-مباشرة العمل في غياب مقر للمجلس عام 2000

-انتخاب هيئة المكتب وانشاء اللجان

-عمل اللجان والتفاعل مع الهيئات الاقتصادية والنقابية والمجتمع المدني

-استشارات المجلس ومعاناتها

-دراسات المجلس

-انتهاء مدة المجلس والباشرة بتصريف الاعمال

-استمرار وجود المجلس بالامكانات المتوفرة

-العلاقة مع مجلس الوزراء والوزارات والا دارات

-التواصل مع الهيئات المكونة للمجلس

-العلاقات الدولية

وبدوره يشكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي اداة فاعلة في ترويج مفهوم الموارد البشرية ودعم طاقاطها. انه المحور الاساسي لمناقشة وبلورة وظائف الدولة الاقتصادية والاجتماعية، التي تعزز الطاقات البشرية وتعتمد عليها في عملية التطوير والتنمية:

-اولها وظيفة تخصيص الموارد، وحسن استخدامها لتحقيق اعلا نسبة ممكنة من عائدات عوامل الانتاج؛

-وثانيا، الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وكم لبنان بحاجة اليهما في ظل الازمات السياسية المتلاحقة في الوطن وفي المنطقة؛

-واخيرا، تحسين التوزيع، سواء بواسطة الضريبة او بواسطة التوظيف بالاطراف، حتى يتقدم المجتمع في طريق العدالة وينمي كافة طاقاطه البشرية، من اجل مستقبل افضل.